



SME between reality and ambition

(A field study on a group of small and medium enterprises in the holy province of Karbala)

المشاريع الصغيرة والمتوسطة بين الواقع والطموح

(دراسة ميدانية على مجموعة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة كربلاء المقدسة)

*** م.د. حيدر عباس الجنابي**

Abstract: -

The research deals with the analysis of the problems and challenges faced by small and medium enterprises in Iraq. The research seeks to consider the importance of small and medium enterprises, and highlight the problems faced by small and medium-sized enterprises in obtaining the funding required to improve the status of these projects.

The investigation has helped identify the main challenges for SME financing and what solutions should be taken to overcome these obstacles. It has been found that SMEs are one of the most important outlets in achieving economic development in all countries of the world, accounting for the highest proportion of all types of economic enterprises of all sizes. A field survey was conducted to collect data from managers and owners of 50 small and medium projects. The projects were classified according to the working capital. The project was considered small if the capital was between 10-25 million dinars. The average project, His money between (25-50) million dinars. The results showed that the problems facing the growth of small and medium enterprises in Iraq by respondents, which can be summarized as follows

1. Lack of legal frameworks for SMEs.

2. No tax or financing incentives to encourage SMEs.

A number of recommendations have been developed, including:

1. Work on legislation of laws and regulations that will raise the level of small and medium enterprises, and thus the recovery of the local economy.
2. Providing financing facilities that help the development and expansion of small and medium enterprises, which will help in the rotation and recovery of the economy.

المستخلص :-

يتناول البحث تحليل المشاكل والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العراق. اذ يسعى البحث إلى النظر في أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع تسليط الضوء على المشاكل التي يواجهها أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل المطلوب للنهوض بواقع هذه المشاريع. وقد ساعد التحقيق في تحديد العقبات الرئيسية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وما هي الحلول الواجب اتباعها من أجل التغلب على هذه العقبات. وقد وجد أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي واحدة من أهم المنافذ في تحقيق التنمية الاقتصادية في جميع دول العالم حيث تمثل أعلى نسبة بين جميع أنواع المشاريع الاقتصادية من جميع الأحجام. وقد تم اجراء مسح ميداني لجمع البيانات من مديري وأصحاب ٥٠ مشروع صغير ومتوسط. اذ تم تصنيف المشاريع بناء على راس المال العامل ، اذ اعتبر المشروع صغيرا اذا كان راس ماله يتراوح بين (١٠-٢٥) مليون دينار ، اما المشروع المتوسط فذلك الذي يتراوح راس ماله بين (٢٥-٥٠) مليون دينار . وأظهرت النتائج ان المشاكل التي تواجه نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق من قبل المستجيبين والتي يمكن ايجازها بالاتي :-

١. عدم وجود أطر قانونية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٢. عدم وجود حوافز سواء ضريبية او تمويلية لتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وقد تم وضع مجموعة من التوصيات منها :-

١. العمل على تشريع القوانين والانظمة التي من شأنها ترفع من مستويات المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، وبالتالي انتعاش الاقتصاد المحلي .

٢. تقديم التسهيلات التمويلية والتي تساعد على تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوسيعها ، مما يؤدي الى المساعدة في دوران عجلة الاقتصاد وانتعاشه .

المقدمة :-

تعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الاساسيات التي فرضت نفسها على جدول أعمال الاقتصاديين والسياسيين في العالم. اذ اكتسبت المشاريع الصغيرة والمتوسطة اهتماما متزايدا في جميع أنحاء العالم بعد الدور الذي لعبته هذه المشاريع في إعادة بناء اقتصادات البلدان المهزومة في الحرب العالمية. اذ تمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة أكثر من ٨٠٪ من القطاع الخاص في العراق. وبالنظر إلى حجم مساهمة هذه المشاريع في الناتج المحلي ، فإن رخاءها واستقرارها لا بد ان ينعكس بشكل إيجابي أو سلبي على الاقتصاد المحلي. خاصة وأن الإحصائيات تشير إلى أنها تستخدم أكثر من ٥١٪ من إجمالي القوى العاملة. اذ يشير هذا إلى المشكلة الحقيقية للاقتصاد الوطني العراقي ، لانه في حالة حدوث توقف أو انخفاض في أداء هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة فان ذلك سوف ينعكس على انتاجية الاقتصاد برمته. على الرغم من التمييز بين المشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العراق ، إلا أنها تواجه العديد من التحديات التي كانت سببا في خروج عدد منها بسبب عدم قدرتها على المنافسة مع المشاريع الأخرى. كما ان معظم هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة تقدم خدمات فهي غير منتجة بشكل اساسي ، أي انها ليس لديها مصانع أو موانئ أو خطوط انتاجية تمثل رقما صعبا على مستوى الاقتصاد ، وهي تعتمد بشكل أساسي على الوكالات أو التوزيع أو الاستثمار لذلك فان نشاطها يعتمد بالدرجة الاساس على شركات اخرى في اداء مهامها. اذ ينتقد المتخصصون هذا النوع من المشاريع الصغيرة والمتوسطة بسبب سياسة التوظيف المتبعة ، اذ لا تعتمد على الكفاءة والتخصص ، بل الميول الى العلاقات وصلة القرى ، كما لا توجد روح العمل الجماعي بين الموظفين .

ان المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي واحدة من أهم الركائز التي يقوم عليها الانتعاش الاقتصادي والرخاء، وبالتالي لا بد من تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة من اجل النهوض بواقع الاقتصاد العراقي من خلال توفير الدعم المناسب والمناسب لمواصلة التأثير بشكل كبير ، اذ أن توفير التمويل المناسب لهذه المشاريع هو أولوية لاستمرارها وبقاءها في المنافسة .

المبحث الاول / منهجية البحث

أولاً:- اهداف البحث :-

يمكن تلخيص اهداف البحث في الآتي:-

١. تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه المشاريع الصغيرة والمتوسطة على مستوى الاقتصاد .
٢. تسليط الضوء على المشاكل والتحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة لغرض وضع الحلول ومعالجتها من اجل النهوض بواقع هذا النوع من المشاريع .

٣. حث منظمات المجتمع المدني على تبني مشاكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لاجل مساعدتها في حل هذه المشاكل بشكل علمي عملي مبني على الاسس والمفاهيم المتبعة عالميا .
٤. تسليط الضوء على الدور الذي تقوم به المشاريع الصغيرة والمتوسطة في خفض مستوى البطالة من خلال القوى العاملة في هذه المشاريع .

ثانيا:- اهمية البحث :-

تتلخص اهمية البحث في تسليط الضوء على المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر ركيزة اساسية من ركائز الاقتصاد العراقي . لما لها من دور مؤثر في القرار التنموي والاقتصادي والتي بدورها تؤثر في عجلة الاقتصاد الوطني. وعليه فان دراسة المشاكل التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة يساعد على اعطاء انذار مبكر على المشاكل قبل وقوعها ، مما يساعد بوضع الحلول والعلاجات المناسبة لهذه المشاكل والتحديات من اجل بقاء واستمرار هذه المشاريع في المنافسة ، ما يعزز الثقة فيها وما يترتب عليها من قرارات تصب في خدمة الاقتصاد الوطني.

ثالثا:- مشكلة البحث :-

تعاني اغلب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من مشكلة التمويل وعدم توفر التسهيلات المناسبة للحصول على التمويل اللازم لهذه المشاريع من اجل المساعدة في النهوض بواقع الاقتصاد الوطني .اضافة الى مواجهة هذه المشاريع لمشكلة التشريعات القانونية والانظمة التي تنظم عمل هذا النوع من المشاريع . لان اغلب الاحكام القانونية التي يتم التعامل بها هي مستقاة ومستنتجة من قوانين اخرى ، أي بمعنى لا توجد تشريعات صريحة يمكن اللجوء اليها عند الحاجة . كما تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة مشكلة جذب العمالة غير المتخصصة ، أي بمعنى اللجوء الى جذب العاملين فيها ليس على اساس الكفاءة والتخصص بل على اساس القرب والعلاقات وهذا بحد ذاته خلل كبير لان الابتعاد عن التخصص يسبب خلق ثغرة كبيرة ما بين الخبرة العلمية والعملية وبالتالي التعثر بمعرفة المشكلة قبل حدوثها ، وعند معرفتها تكون الفرصة قد اضمحلت وبالتالي أي علاج لها لا بد ان يخلف انعكاسات مهما كان فعالا .

ومن هنا يمكن بلورة مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية:-

١. هل توفير التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ينهض بواقع الاقتصاد الوطني؟
٢. هل تعد التشريعات القانونية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ضرورة للنهوض بواقعها؟

رابعاً:- فرضيات البحث :-

ينطلق البحث من الفرضيات الرئيسية الآتية:-

- عدم تأثير الاقتصاد الوطني بواقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- عدم حاجة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الى التشريعات القانونية والانظمة للنهوض بواقعها .

خامساً:- حدود البحث :-

١. الحدود الزمانية :-

تم اجراء البحث للمدة الزمنية المستغرقة بكتابة البحث والتي بلغت ٩ اشهر خلال عام ٢٠١٨ .

٢. الحدود المكانية :-

تم اجراء البحث على عينة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة كربلاء وباللغة (٥٠) مشروع بوصفها عينة البحث .

سادساً:- اساليب جمع البيانات :-

١. الجانب النظري :-

عمد البحث في اغناء الجانب النظري الى استخدام إسهامات الكتاب والباحثين والتي تم جمعها من المصادر المختلفة و المتمثلة بالمراجع العلمية من الكتب و المجلات و الدوريات العلمية و الأبحاث و الدراسات ذات العلاقة باللغة الانكليزية فضلا عن استخدام شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وما تحويه من كتب و أبحاث الكترونية غنية بالمعلومات و من أرقى المكتبات و الجامعات الدولية .

٢. الجانب التطبيقي :-

تم الاعتماد على المسح الميداني لعينة البحث من خلال توزيع استمارة الاستبانة والخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة عينة البحث لغرض اجراء التطبيقات اللازمة للوصول الى هدف البحث.

المبحث الثاني / الجانب النظري

أولاً:- فكرة عامة عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العصب الرئيسي لاقتصاد أي بلد ، سواء كانت دولاً متقدمة أو نامية. وتعد من المشاريع التي لديها قدرة عالية على توفير فرص العمل وكوسيلة لتحفيز العمل الحر ، كما تحتاج إلى أن تكون التكلفة الرأسمالية لبدء بالنشاط منخفضة نسبياً لتحفيزها بتحقيق ارباح من اجل البقاء والاستمرار . ويتميز هذا النشاط في المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الميزات من اهمها الآتي :-

(Ademola,201:72)

١. القدرة على توظيف القوى العاملة على اختلاف مهاراتهم.
٢. يوفر فرصة للتدريب الوظيفي لتحسين المهارات والقدرات .
٣. انخفاض مخاطر الاستثمار فيه .
٤. المساهمة في هذه المشاريع تحسين الإنتاجية وزيادة الدخل.

اذ لا يوجد إجماع عام على تعريف واحد لما تشكله المؤسسة الصغيرة والمتوسطة. على سبيل المثال ، تعتبر مؤسسة صغيرة في أمريكا مؤسسة كبيرة في بلد نام. وحتى داخل نفس البلد يختلف تقييم المنشأة باختلاف الوضع الذي يمر به اقتصاد البلد. وقد يتم تعريف الشركة التي تعتبر كبيرة في مرحلة ما بأنها مؤسسة صغيرة في مرحلة أخرى من التنمية الاقتصادية. (Kadiri,2012:80)

اذ يقترح (Liedholm و Mead) أن وكالات التنمية التي تركز على الحد من الفقر يجب أن تركز على مثل هذه المشاريع للبقاء على قيد الحياة. كما يقترح (ألتبرغ وإيكهاردت) أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً هاماً في تقديم المنتجات والخدمات للفقراء ، على الرغم من أن المقارنات مع الشركات الكبرى لا تزال مفقودة. (Jasra&et al,2011:68)

ثانياً :- العقبات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة

اذ تشير الشركات الصغيرة إلى وجود عوائق تجارية تواجهها أكثر من الشركات الكبرى . الا أن هناك جدلاً حول العقبات الرئيسية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة. اذ غالباً ما يُنظر إلى التمويل على أنه العقبة الأكثر أهمية ، حيث يُعتبر أكبر عائق في المسوحات الميدانية التي أجراها البنك الدولي لأكثر من ٤٥٠٠٠ شركة في ١٩٦ بلداً. (Bass,1995:103)

ويعود ذلك جزئياً إلى أن المصارف التي تمول المشاريع ترى ان المؤسسات الصغيرة تنطوي عليها مخاطر أعلى وأعلى بالنسبة للخدمات المقدمة بما يتناسب مع مبلغ القرض المقدم من المصرف الى المشروع الصغير. كما ان الشركات المملوكة للنساء لديها بعض المعوقات بشكل خاص حيث أن لديهم أصول امنة أقل وحقوق ملكية أضعف. لكن الآخرين ينظرون الى هذا من اتجاه وزاوية اخرى. على سبيل المثال وجد أن زيادة التمويل يساعد الشركات الأكبر حجماً ، ويحتمل أن يؤدي ذلك أيضاً إلى زيادة التكاليف الأخرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمساعدة على المنافسة. لان الشركات الكبيرة لديها القدرة على تقديم فائدة أكبر على القروض الممنوحة من المصارف ، بالمقابل المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعتبر الفائدة الزائدة على القروض كلف اضافية تؤثر على مراكزها المالية ومن ثم منافستها مع الشركات الاخرى (Ruit,2002:49).

كما تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عقبات كبيرة في جوانب أخرى من بيئة الأعمال التجارية ، مثل الضرائب والتنظيم ، والتضخم ، والفساد ، وجرائم الشوارع ، البنية التحتية هي أيضا مشكلة كبيرة ، ولا سيما الوصول إلى الكهرباء ، سواء للمشاريع الصغيرة والكبيرة. ومع ذلك يسلط آخرون الضوء على التنوع

في كيفية تأثير بيئة الأعمال على المؤسسات الأصغر. ويجادل (Liedholm and Mead) بأن الأمر أكثر أهمية بالنسبة للأنشطة التجارية القائمة التي تنمو بدلاً من إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة. ويشير (Aterido وزملاؤه) إلى أن بيئة الأعمال الضعيفة يمكن أن تحل محل النشاط من الشركات الأكبر نحو المؤسسات الصغيرة. فمن ناحية قد تكون المهارات والكفاءات ضعيفة نسبياً بين الشركات الصغيرة والمتوسطة وقد تكون مستويات التعليم أقل. ومع ذلك فإن الشركات الأكبر هي التي تتعرض للتقيد بسبب عدم كفاية مهارات العمل. قد يأتي هذا من العديد من الشركات الصغيرة التي لا تهدف إلى النمو ولكن البقاء والاستمرار في المنافسة والتي لا تتطلب مهارات كبيرة. إذ يسلط البنك الدولي الضوء على الأدبيات الناشئة التي تظهر الأهمية الخاصة لممارسة الإدارة في تفسير الإنتاجية الثابتة، والتفاوت الكبير في درجات الإدارة من قبل أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا جنوب الصحراء. (Kuratko&et al,2007:59-61)

اذ يبين الجدول (١) التوظيف وخلق فرص العمل حسب حجم الشركة.

الجدول (١)

التوظيف وخلق فرص العمل حسب حجم الشركة

البيان	المشاريع الصغيرة	المشاريع المتوسطة
التوظيف في إجمالي البلدان	١٦%	٣٠%
خلق فرص العمل في إجمالي البلدان	٤٥%	٣٠%
التوظيف في البلدان منخفضة الدخل	٢٣%	٢٨%
خلق فرص العمل في البلدان منخفضة الدخل	٥٨%	٣١%

Source:- Jasra JM, Khan MA, Hunjra AI, Rehman AU “Determinants of business success of small and medium enterprises”. International Journal of Businessand Social Science , 2011:32.

ويبين الجدول (٢) اهم ثلاث عقبات تواجه المشاريع وحسب حجم هذه المشاريع مع بيان تسلسل الاثر لهذه العقبات .

الجدول (٢)

اهم ثلاث عقبات حسب حجم الشركات

البيان	المشاريع الصغيرة	المشاريع المتوسطة	المشاريع الكبيرة
الحصول على التمويل	١	١	٣
الكهرباء	٢	٢	١
التعاملات غير الرسمية	٣	٣	-
معدلات الضريبة	-	-	-
المهارات	-	-	٢

Source:- report IFC,2013.

ثالثاً :- المشاريع الصغيرة

اختلف المختصون في تقديم تعريف حول المشاريع الصغيرة. ففي الغالب يتم تعريف هذه المشاريع من خلال عدد الموظفين. اذ يصنف مسح مؤسسات البنك الدولي الشركات التي يتراوح عدد موظفيها بين (٥ إلى ١٩) موظفًا على أنها صغيرة وتلك التي يتراوح عدد أفرادها بين (٢٠ و ٩٩) متوسطة . يعتبر تعريف مجموعة البنك الدولي داخليًا للشركات التي يتراوح عدد موظفيها بين (١٠ و ٤٩) موظفًا بأنها صغيرة ، و (١-١٠) تعتبر مشاريع متناهية الصغر ، و (٥٠-٢٩٩) متوسطة الحجم. يمكن أن تشير المؤسسات الصغيرة أيضاً إلى فئات أوسع.(Samir,2005:70)

وهناك من يعتبر راس المال العامل في المشروع هو المعيار لتصنيف المشاريع الى صغيرة ومتوسطة وكبيرة . ويذهب اخرون الى ان الموجودات هي المعيار الى تصنيف المشاريع الى صغيرة ومتوسطة وكبيرة . ومع تعدد وجهات النظر يبقى المشروع الصغير هو الذي يحتوي اقل عدد عاملين واقل رأسمال عامل واقل موجودات .(Tche,2009:48)

وغالبا ما تبرر ان المؤسسات الصغيرة تستحوذ على حصة كبيرة من القوى العاملة. اذ وجدت أن ما يقرب ٢٠% من الوظائف تكون مع المؤسسات الصغيرة ، و ٥٠% تقريباً مع الشركات الصغيرة والمتوسطة كما تم توضيحه في الجدول (١). ومع ذلك فإن هذا يقلل في الواقع من مساهمة المؤسسات الصغيرة حيث يتم استبعاد الشركات غير الرسمية والصغيرة. باستخدام الدراسات الاستقصائية للأسر في ١٣ بلداً من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء ، اذ وجد كل من (فوكس وسوهنسن) أن المؤسسات الرسمية الصغيرة والكبيرة ،

لا تمثل سوى ٩ % من العمالة ، والمشاريع غير الرسمية للأسر تمثل ١٥ %، وأن ٧٠ % ، معظمهم كان يعملون في الزراعة الأسرية.(Kantabutra,2010:38-40)

على الرغم من ذلك ، فإن المبرر الرئيسي هو أن المشروعات الصغيرة فعالة بشكل خاص في خلق فرص عمل جديدة. كما وجد (Ayyagari& et al) أنه في الدول التي زادت فيها الوظائف ، تم التوصل الى ان الشركات الصغيرة خلقت بما يقرب من نصف الوظائف الجديدة وشكلت الشركات الصغيرة والمتوسطة ثلاثة أرباع الوظائف.(Hair,2010”630-631)

لكن النقاد جادلوا ضد هذه النظرة الشاملة للمؤسسات الصغيرة ، وقد شملت نقاط الجدل الاتي:-
(Finkelstein&et al,2008:5-7)

١. لا تنتظر الدراسة إلى معدلات بقاء المؤسسة. ولكن عندما تؤخذ معدلات البقاء المنخفضة للمؤسسات الصغيرة في الحسبان ، فإن نمو فرص العمل للمؤسسات الكبيرة والصغيرة هو نفسه في الأساس.
٢. هناك مجموعة كبيرة من الشركات تصنف مؤسسات صغيرة ومتناهية الصغر في المشاريع الجديدة غير الناشئة. ولكن الشركات غير النامية التي تقوم بأنشطة البقاء هي الأكثر شيوعاً. ومع ذلك ، تمثل الشركات الخارجية التي تبدأ صغيرة ولكنها تنمو إلى أكثر من ١٠ موظفين ما يقارب ١ % من المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، ولكن بالمقابل ان ربع الوظائف الجديدة أنشأتها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحالية. وهم يقترحون أن الشركات المتنامية هي التي يجب أن تدعمها الوكالات الإنمائية التي تركز على النمو.

رابعاً:- انتاجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة

ان الشركات الصغيرة لديها مستويات أقل من الإنتاجية. اذ وجد (Page and Söderbom) أن الشركات التي تضم ٣٠ عاملاً لديها ضعف القيمة المضافة للعامل الواحد مقارنة بالشركات التي لديها ٥ موظفين (بالنسبة للشركات التي لديها ١٠٠ موظف ، فإنها أكبر بثلاثة أضعاف) ، وهي مرتبطة إلى حد كبير بالمؤسسات الأصغر ذات مستويات منخفضة من رأس المال. كما أن الشركات الصغيرة أقل عرضة للانخراط في أنشطة ابتكارية ، مثل إضافة خطوط إنتاج جديدة وإدخال تكنولوجيات جديدة. ومع هذا يسلط آخرون الضوء على أن بعض المشاريع الصغيرة منتجة ومبتكرة للغاية. على سبيل المثال فإن النظر إلى سريلانكا وجد أن أكثر من ربع المؤسسات الصغيرة تنخرط في الابتكار لا سيما التسويق وابتكار المنتجات.(Chittithaworn&et al,2011”180-181)

كما يدور نقاش حول مدى مساهمتهم في الإنتاج الوطني والقدرة التنافسية. كما يمكن للمزايا التنافسية مثل المرونة والقرب من الزبائن ، السماح لهم بالابتكار واستكمال دور الشركات الكبيرة مع ارتفاع معدلات دوران الذي يساعد في تسريع تطوير السوق. اذ (يقول ألتنبرغ وإيكهارت) أن هذا أقل وضوحاً في البلدان النامية من البلدان المتقدمة ، حيث أن معظم الشركات الصغيرة تركز على عدد قليل من الأنشطة التي تتميز

بحواجز دخول منخفضة وتميل إلى توليد الابتكار ، وتكميل الإنتاج المكثف ولا تحفز التغيير الهيكلي. (David,2003:112)

ومع ذلك ، فإن وجهة النظر المضادة تتمثل في أنه على المدى الطويل ، فإن القدرة التنافسية للاقتصاد الكلي ، كما هو الحال في المشاريع الكبيرة سيكون لها تأثير كبير على الفقراء على سبيل المثال من خلال تغيير الإيرادات الضريبية المتاحة للخدمات الاجتماعية وآثار العمالة غير المباشرة سوف تعمل منهج عمل الأسواق لصالح الفقراء ، وأن الحد من الفقر على نطاق واسع يتطلب هذه الأنظمة من الشركات الفردية فقط ، للعمل بشكل أكثر فعالية. علاوة على ذلك يبرز النقد أيضا أن جودة العمل غالبا ما تكون أسوأ في الشركات الصغيرة مع انخفاض الدخل وانخفاض الأمن الوظيفي بسبب انخفاض معدلات البقاء على قيد الحياة للمؤسسة. فإن الشركات الصغيرة تعمل ضمن ظروف عمل سيئة. فالوظائف غير الرسمية على وجه الخصوص لها ظروف عمل آمنة أقل. (Ahmed,2009:28)

خامسا:- الدعم الحكومي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

ان الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في اقتصاديات السوق هي محرك التنمية الاقتصادية. ونظراً لمليتها الخاصة وروح المبادرة الخاصة بها ومرونتها وقدرتها على التكيف فضلاً عن قدرتها على الاستجابة للتحديات والبيئات المتغيرة ، تسهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في تحقيق نمو مستدام وتوليد فرص العمل بطريقة مهمة. (Kuratko&et al,2007:70-72)

فالشركات الصغيرة والمتوسطة لها أهمية استراتيجية لكل اقتصاد وطني بسبب مجموعة واسعة من الأسباب. من الناحية المنطقية ، تظهر الحكومة مثل هذا الاهتمام في دعم ريادة الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك للمساعدة في خلق وظائف جديدة ، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي . ومع ارتفاع مستوى السكان فان دعم ريادة الأعمال وتشجيع ودعم الأشخاص الذين يجرؤون على بدء أعمالهم الخاصة أصبح ضرورة ماسة ، من اجل خلق وظائف جديدة ونمو في الناتج المحلي الإجمالي. (Hair,2010:502)

ولذلك فإن وضع نهج شامل ومتناسك ومتسق لتنظيم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في شكل استراتيجية لدعم الحكومة لريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم هو أولوية مطلقة. ومن شأن اتباع نهج حكومي شامل يوفر التنسيق الكامل لأنشطة العديد من المؤسسات الحكومية (غرف التجارة ، ومكاتب العمالة ، وما إلى ذلك) والمنظمات غير الحكومية التي تتعامل مع ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومع عدم وجود أي إدعاء لتحديد دور الحكومة في دعم ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم فإننا نعتقد أنه بالإضافة إلى تصميم إستراتيجية شاملة لتنظيم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، فإن تطوير المؤسسات والشبكات الوطنية الداعمة للمشاريع الصغيرة

والمتوسطة هو أحد الشروط الأساسية للنجاح. لا شك في أن الحكومات يجب أن تنشئ أنواعًا مختلفة من مؤسسات الدعم التي تساعد في تقديم جملة من المهام من أهمها:- (Kreiser,2012:285:290)

١. تقديم معلومات عن اللوائح والمعايير والضرائب والرسوم الجمركية وقضايا التسويق.
٢. تقديم المشورة بشأن تخطيط الأعمال والتسويق والمحاسبة ومراقبة الجودة وضمانها.
٣. إنشاء وحدات حاضنة لتوفير المساحة والبنية التحتية للمبتدئين والشركات المبتكرة ، ومساعدتهم على حل المشاكل التكنولوجية ، والبحث عن المعرفة وتشجيع الابتكار.
٤. المساعدة في البحث عن شركاء من أجل تحفيز ريادة الأعمال وتحسين بيئة الأعمال للمؤسسات الصغيرة.

المبحث الثالث / الجانب التحليلي

اذ يتناول هذا الجزء من البحث مفصل تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال إعداد استمارة استبيان منظمة ، اذ تم توزيعها على المديرين وأصحاب الأعمال والموظفين الإداريين في ٥٠ مشروعاً صغيراً ومتوسطاً. كانت استراتيجية البحث زيارة شخصية لأصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة في مدينة كربلاء المقدسة . وذلك من اجل الوقوف على مدى صحة الفرضيات الرئيسة التي تنص على :-

- عدم تأثر الاقتصاد الوطني بواقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- عدم حاجة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الى التشريعات القانونية والانظمة للنهوض بواقعها .

وقد تم جمع الردود على ٥٠ بياناً نهائياً تم إعدادها حول القضايا الرئيسية والتحديات التي تواجه استراتيجيات الأعمال الصغيرة والمتوسطة في(كربلاء / العراق). وقد تم استخدام SPSS للحصول على النتائج. اذ يبين الجدول (٣) استمارة الاستبانة التي تم توزيعها واستخدامها في عملية جمع البيانات .

الجدول (٣)

استمارة الاستبانة الخاصة بالبحث

١. ملكية المشروع					
		مشاركة	عائلي	فردى	
					نوع الملكية للمشروع
٢. العقبات التي تواجه نمو المشاريع الصغيرة في كربلاء					

الاسئلة	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي وما يترتب عليه من تداعيات على الاستثمار. X1					
الحفاظ على جميع قنوات التسويق والتصدير في أيدي القطاع المختص. X2					
ضعف البنية التحتية والتداعيات التي يتركها على زيادة الكلف X3					
عدم وجود أطر قانونية وحوافز للشركات الصغيرة X4					
ضعف المنظمات المجتمعية والنقابات التي تدافع عن مصالح الشركات الصغيرة X5					
نقص المهارات الإدارية في أغلبية الشركات الصغيرة X6					
نقص القدرات والمهارات التسويقية اللازمة لدخول الأسواق X7					
نقص المعلومات X7					
نقص رأس المال والاعتماد على المدخرات الشخصية إلى جانب الافتقار إلى إدارة التدفقات النقدية X8					
٣. دور مؤسسات الإقراض لتمويل المشاريع الصغيرة					
تدعم مؤسسات الإقراض للمساعدة في إنشاء المشاريع الاستثمارية الجديدة X9					
مؤسسات الإقراض تعمل على النهوض بالمجتمع من خلال القروض التي تمنحها X10					
السعي إلى توفير التمويل من أجل إعداد أي مشروع استثماري X11					
البحث عن طريقة الإقراض لزيادة العمالة X12					
تحاول من خلال الإقراض في معالجة مشكلة الفقر X13					
العمل على منح القروض لزيادة دخل اصحاب الاعمال X14					

المصدر :- اعداد الباحث.

وبين الجدول (٤) الاجابات على استمارة الاستبانة فيما يتعلق بملكية المشروع .

الجدول (٤)

اجابات استمارة الاستبانة حول ملكية المشروع

البيان	الاجابات	النسبة	النسبة التراكمية
الملكية الفردية	٢٣	%٤٦	%٤٦
الملكية العائلية	١٢	%٢٤	%٧٠
الملكية بالمشاركة	١٥	%٣٠	%١٠٠
المجموع	٥٠	%١٠٠	

المصدر :- اعداد الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبانة .

من خلال الجدول (٤) يتضح الاتي :-

١. ان اغلب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ملكيتها فردية ، أي تعود الى فرد لتكوين راس المال العامل فيه.

٢. اغلب المشاريع تميل الى التمويل الممتهك ، لضعف التشريعات والانظمة التي تدعم المساهمة في انشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة من اجل النهوض بواقع الاقتصاد.

ويبين الجدول (٥) الاجابات عن اسئلة المحورين (٢ و ٣) مع بيان الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل سؤال .

الجدول (٥)

اجابات الاسئلة والوسط الحسابي والانحراف المعياري لعينة البحث

السؤال	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة	المجموع	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
X1	11	34	5	0	0	50	4.12	0.69
X2	15	26	9	0	0	50	3.76	0.56
X3	9	37	4	0	0	50	4.01	0.75
X4	12	35	3	0	0	50	4.18	0.72
X5	13	32	5	0	0	50	4.16	0.66
X6	5	38	7	0	0	50	3.96	0.76
X7	8	40	2	0	0	50	3.82	0.82

0.78	3.92	50	0	0	1	38	11	X8
3.93	2.06	50	10	18	12	6	4	X9
2.81	1.88	50	1	8	21	13	7	X10
3.55	1.04	50	5	15	14	10	6	X11
3.78	1.02	50	9	1	11	18	11	X12
2.69	1.27	50	7	3	11	12	7	X13
2.92	2.01	50	11	19	10	8	2	X14

المصدر :- اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة (برنامج APSS) برنامج المعالج العربي في الاحصاء الاجتماعي .

من خلال الجدول اعلاه يتضح الاتي :-

١. السؤال الذي نص على انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي وما يترتب عليه من تداعيات على الاستثمار X1. حقق اتفاق كبير بين عينة البحث ولم يعترض عليه احد ، وقد حقق وسط حسابي بلغ (٤.١٢) وهي اعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (٣.٥) ، مما يعني فهم السؤال من قبل المستجيبين من عينة البحث . كما بلغ الانحراف المعياري (٦٩%) وهي اقل من (١) وهذا دليل الى عدم تشتت الاجابات ما بين المستجيبين من عينة البحث .

٢. السؤال الذي نص على الحفاظ على جميع قنوات التسويق والتصدير في أيدي القطاع المختص X2 . حقق اتفاق كبير بين عينة البحث ولم يعترض عليه احد ، وقد حقق وسط حسابي بلغ (٣.٧٦) وهي اعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (٣.٥) ، مما يعني فهم السؤال من قبل المستجيبين من عينة البحث . كما بلغ الانحراف المعياري (٥٦%) وهي اقل من (١) وهذا دليل الى عدم تشتت الاجابات ما بين المستجيبين من عينة البحث .

٣. السؤال الذي نص على ضعف البنية التحتية والتداعيات التي يتركها على زيادة الكلف X3. حقق اتفاق كبير بين عينة البحث ولم يعترض عليه احد ، وقد حقق وسط حسابي بلغ (٤.٠١) وهي اعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (٣.٥) ، مما يعني فهم السؤال من قبل المستجيبين من عينة البحث . كما بلغ الانحراف المعياري (٧٥%) وهي اقل من (١) وهذا دليل الى عدم تشتت الاجابات ما بين المستجيبين من عينة البحث .

٤. السؤال الذي نص على عدم وجود أطر قانونية وحوافز للشركات الصغيرة X4 . حقق اتفاق كبير بين عينة البحث ولم يعترض عليه احد ، وقد حقق وسط حسابي بلغ (٤.١٨) وهي اعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (٣.٥) ، مما يعني فهم السؤال من قبل المستجيبين من عينة البحث . كما بلغ

الانحراف المعياري (٧٢%) وهي اقل من (١) وهذا دليل الى عدم تشتت الاجابات ما بين المستجيبين من عينة البحث .

٥. السؤال الاول الذي نص على ضعف المنظمات المجتمعية والنفقات التي تدافع عن مصالح الشركات الصغيرة X5. حقق اتفاق كبير بين عينة البحث ولم يعترض عليه احد ، وقد حقق وسط حسابي بلغ (٤.١٦) وهي اعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (٣.٥) ، مما يعني فهم السؤال من قبل المستجيبين من عينة البحث . كما بلغ الانحراف المعياري (٦٦%) وهي اقل من (١) وهذا دليل الى عدم تشتت الاجابات ما بين المستجيبين من عينة البحث .

٦. السؤال الذي نص على نقص المهارات الإدارية في اغلبية الشركات الصغيرة X6. حقق اتفاق كبير بين عينة البحث ولم يعترض عليه احد ، وقد حقق وسط حسابي بلغ (٣.٩٦) وهي اعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (٣.٥) ، مما يعني فهم السؤال من قبل المستجيبين من عينة البحث . كما بلغ الانحراف المعياري (٧٦%) وهي اقل من (١) وهذا دليل الى عدم تشتت الاجابات ما بين المستجيبين من عينة البحث .

٧. السؤال الاول الذي نص على نقص القدرات والمهارات التسويقية اللازمة لدخول الأسواق X7. حقق اتفاق كبير بين عينة البحث ولم يعترض عليه احد ، وقد حقق وسط حسابي بلغ (٣.٨٢) وهي اعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (٣.٥) ، مما يعني فهم السؤال من قبل المستجيبين من عينة البحث . كما بلغ الانحراف المعياري (٨٢%) وهي اقل من (١) وهذا دليل الى عدم تشتت الاجابات ما بين المستجيبين من عينة البحث .

٨. السؤال الذي نص على نقص رأس المال والاعتماد على المدخرات الشخصية إلى جانب الافتقار إلى إدارة التدفقات النقدية X8. حقق اتفاق كبير بين عينة البحث ولم يعترض عليه احد ، وقد حقق وسط حسابي بلغ (٣.٩٢) وهي اعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (٣.٥) ، مما يعني فهم السؤال من قبل المستجيبين من عينة البحث . كما بلغ الانحراف المعياري (٧٨%) وهي اقل من (١) وهذا دليل الى عدم تشتت الاجابات ما بين المستجيبين من عينة البحث .

٩. السؤال الذي نص على تدعم مؤسسات الإقراض للمساعدة في إنشاء المشاريع الاستثمارية الجديدة X9. حقق تباين كبير بين عينة البحث، وقد حقق وسط حسابي بلغ (٢.٠٦) وهي اقل من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (٣.٥) ، مما يعني ضعف في فهم السؤال من قبل المستجيبين من عينة البحث . كما بلغ الانحراف المعياري (٣٩٣%) وهي اكبر من (١) وهذا دليل الى تشتت الاجابات ما بين المستجيبين من عينة البحث .

١٠. السؤال الذي نص على مؤسسات الإقراض تعمل على النهوض بالمجتمع من خلال القروض التي تمنحها X10. حقق تباين كبير بين عينة البحث، وقد حقق وسط حسابي بلغ (١.٨٨) وهي اقل

من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (٣.٥) ، مما يعني ضعف في فهم السؤال من قبل المستجيبين من عينة البحث . كما بلغ الانحراف المعياري (٢٨١%) وهي اكبر من (١) وهذا دليل الى تشتت الاجابات ما بين المستجيبين من عينة البحث .

١١. السؤال الذي نص على السعي إلى توفير التمويل من أجل إعداد أي مشروع استثماري X11. حقق تباين كبير بين عينة البحث، وقد حقق وسط حسابي بلغ (١.٠٤) وهي اقل من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (٣.٥) ، مما يعني ضعف في فهم السؤال من قبل المستجيبين من عينة البحث . كما بلغ الانحراف المعياري (٣٥٥%) وهي اكبر من (١) وهذا دليل الى تشتت الاجابات ما بين المستجيبين من عينة البحث .

١٢. السؤال الذي نص على البحث عن طريقة الإقراض لزيادة العمالة X12. حقق تباين كبير بين عينة البحث، وقد حقق وسط حسابي بلغ (١.٠٢) وهي اقل من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (٣.٥) ، مما يعني ضعف في فهم السؤال من قبل المستجيبين من عينة البحث . كما بلغ الانحراف المعياري (٣٧٨%) وهي اقل من (١) وهذا دليل الى تشتت الاجابات ما بين المستجيبين من عينة البحث .

١٣. السؤال الذي نص على تحاول من خلال الإقراض في معالجة مشكلة الفقر X13. حقق تباين كبير بين عينة البحث، وقد حقق وسط حسابي بلغ (١.٢٧) وهي اقل من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (٣.٥) ، مما يعني ضعف في فهم السؤال من قبل المستجيبين من عينة البحث . كما بلغ الانحراف المعياري (٢٦٩%) وهي اكبر من (١) وهذا دليل الى تشتت الاجابات ما بين المستجيبين من عينة البحث .

١٤. السؤال الذي نص على العمل على منح القروض لزيادة دخل اصحاب الاعمال X14. حقق تباين كبير بين عينة البحث، وقد حقق وسط حسابي بلغ (٢.٠١) وهي اقل من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (٣.٥) ، مما يعني ضعف في فهم السؤال من قبل المستجيبين من عينة البحث . كما بلغ الانحراف المعياري (٢٩٢%) وهي اكبر من (١) وهذا دليل الى تشتت الاجابات ما بين المستجيبين من عينة البحث .

المبحث الرابع / الاستنتاجات والتوصيات

أولا :- الاستنتاجات

١. تعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الركائز الاساسية لاي اقتصاد في العالم .
٢. تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة مجموعة من المعوقات التي تجعلها في مواجهة مشاكل عديدة .
٣. ضعف التشريعات والقوانين التي تدعم أنشطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة .
٤. قلة المنظمات المدنية والنقابات التي تدافع عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمطالبة بحقوقها من الجهات المختصة .

٥. مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تشغيل اكثر من نصف القوى العاملة في المجتمع .
٦. انخفاض الدعم الحكومي والمؤسسات المالية في توفير التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا :- التوصيات

١. ضرورة الاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة ، لان تلكوها يؤدي الى تسريح عدد كبير من العاملين وبالتالي تفاقم في ازمة البطالة المستشرية .
٢. الدفع بعجلة التشريعات والانظمة المنظمة لعمل هذه المشاريع وحماية حقوق العاملين فيها .
٣. تفعيل دور النقابات والمنظمات التي تساهم بتذليل المشاكل التي تواجهها هذه المشاريع .
٤. زيادة الدعم الحكومي والتسهيلات لغرض انعاش هذا النوع من المشاريع .

Sources :-

1. Ademola IS, Michael AA ,” Small Scale Businesses as a Remedy to
2. Ahmed S ,” Microfinance institutions in Bangladesh: achievements and challenges”2009.
3. Bass, B.M ,”Leadership and Performance beyond Expectations”. New York Free Press,1995.
4. Chittithaworn C, Islam MA, Keawchana T, Yusuf DHM ,” Factors affecting business success of small & medium enterprises (SMEs) in Thailand”. Asian Social Science 7:,2011.
5. David FR ,” Strategic management: concepts and cases”. New Jersey:
6. Finkelstein S, Harvey C, Lawton T ,” Vision by design: a reflexive approach to enterprise regeneration”. Journal of Business Strategy 29:,2008.
7. Hair JF ,” SEM: An introduction. Multivariate data analysis”: A global perspective pp:,2010.
8. Jasra JM, Khan MA, Hunjra AI, Rehman AU ,” Determinants of business success of small and medium enterprises”. International Journal of Business and Social Science 2,2011.

9. Kadiri IB ,” Small and medium scale enterprises and employment generation in Nigeria”: The role of finance. Kuwait Chapter of Arabian Journal of Business and Management Review 1:,2012.
- 10.Kantabutra S, Avery GC ,” The power of vision: statements that resonate”. Journal of Business Strategy 31:,2010.
- 11.Kreiser PM, Marino LD, Kuratko DF, Weaver KM ,” Disaggregating entrepreneurial orientation: the non-linear impact of innovativeness, proactiveness and risk-taking on SME performance”. Small Business Economics 40:,2012.
- 12.Kuratko DF, Hornsby JS, Goldsby MG ,”the relationship of stakeholder salience, organizational posture, and entrepreneurial intensity to corporate entrepreneurship”. Journal of Leadership & Organizational Studies 13:,2007

Pearson,2003

- 13.Ruit CVD ,” Micro-finance, Donor Roles and Influence and the Pro-poor Agenda: The Cases of South Africa and Mozambique”2002.
 - 14.Samir Sous ,” Small and medium– sized enterprises (SMEs) & their role in economic development of Palestine”, Ministry Of National Economy, Qalqilya District Office, Palestine-WB,2005.
 15. Tche J ,” Role of microfinance saving in Cameroon: a neo-structuralist analysis”. International Journal of Development Issues 8:,2009.
- Unemployment Problem in Nigeria”. International Journal of Scientific & Engineering Research 3:,2012.